



ورقة عمل بعنوان :

دراسة تحليلية للموازنة العامة الفلسطينية خلال العام 2013

آذار 2014

مقدمة

تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية المالية للأراضي الفلسطينية بناءً على بروتوكول باريس المبرم مع الجانب الإسرائيلي في العام 1995، وقد حددت هذه الاتفاقية الوسائل المتاحة للسلطة الفلسطينية استخدامها في سياساتها المالية، حيث منحت السلطة الحرية الكاملة في التحكم بالسياسات الانفاقية ولكنها حددت صلاحياتها في التحكم بالإيرادات¹. بالرغم من ذلك فقد سعت السلطة الفلسطينية إلى تحقيق الاستدامة المالية حيث ورد في خطة التنمية الفلسطينية 2011-2013 سعي السلطة إلى الاعتماد على الإيرادات المحلية، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية لتغطية الانفاق الجاري وسد الدين العام المتراكم، والحيلولة دون وجود عجز مالي في الموازنات المستقبلية.

مع ذلك فإن السلطة الفلسطينية مازالت تعاني مشكلة مستعصية وهي ضعف مستوى الاستدامة المالية مما سيشكل عليها تحدياً في أي وقت يقرر فيه الجانب الإسرائيلي حجز العوائد الضريبية التي تجبها لصالح السلطة والمقدرة بحوالي 144 مليون دولار شهرياً، أي حوالي ثلثي الإيرادات العامة الاجمالية.

تسعى هذه الورقة إلى مراجعة الموازنة العامة للعام 2013 والتي اعتمدها السيد الرئيس في نهاية آذار من العام الماضي ومقارنتها مع ما تحقق فعلياً في نهاية العام. حيث جاء اعتماد الرئيس لمشروع قانون الموازنة العامة المنسب إليه من مجلس الوزراء كاستحقاق دستوري في آخر يوم من شهر آذار على اعتبار أن نهاية الشهر هي آخر مهلة قانونية للصرف.

تكن أهمية هذه الورقة في أنها تحاول مراجعة التطبيق العملي للموازنة العامة والتي توفر مؤشرات هامة حول مستوى الاستدامة المالية لدولة فلسطين، كما أنها جاءت في ظل ظروف سياسية ومالية بعضها قديم والآخر جديد، فدولة فلسطين تئن تحت ضغط أزمة مالية مزمنة منذ سنوات، وإن ازدادت حدتها في العام الماضي مما سبب انفجار مظاهرات وإضرابات مطالبية بتخفيض نسب الضريبة ومكافحة غلاء المعيشة، كما طالب البعض بإقالة حكومة السيد فياض.

تجدر الإشارة إلى أن التحليل في هذه الورقة مبني على أساس أرقام الإيرادات والنفقات على أساس الالتزام والأساس النقدي، حيث يقصد بالأساس النقدي أي النفقات التي دفعت وقبضت فعلياً خلال فترة التحليل والإيرادات التي تم تحصيلها فعلاً بغض النظر عما إذا كانت مستحقة فعلاً خلال هذه السنة أو في سنوات سابقة أم لاحقة. أما أساس الالتزام فيعني النفقات والإيرادات التي تستحق ويتوجب دفعها أو استلامها خلال السنة المالية المعنية بغض النظر عما إذا كانت قد سددت أم لا، ولكت يتوجب على الحكومة دفعها إذا كانت نفقات وتحصيلها في حال كانت إيرادات.

وبالرغم من أن التباين بين النقدي والالتزام يظهر أيضاً في موازنات الدول الأخرى، ولكن نادراً ما يكون الفرق بينهما كبيراً قدر ما هو الحال عليه في الموازنات الفلسطينية، ويعود السبب الرئيس وراء ذلك من جهة على اعتماد الموازنة على المساعدات

¹ انظر: ماس. الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآثار المستقبلية، 2012

الدولية والمقاصة اللتان تتأثران بقوة بالظروف السياسية، وهو يعود أيضاً من جهة أخرى إلى ضعف فعالية الجباية والبيروقراطية.

في المقابل فإنه من المفيد كذلك اظهار التحليل على أساس الالتزام لمعرفة اجمالي المبالغ التي يتوجب تحصيلها ودفعها خلال السنة بغض النظر تم تحصيلها أم لا، كما أن التحليل على الأساس النقدي مهم أيضاً لأن الفرق بينها وبين الأرقام على أساس الالتزام هو عبارة عن "المتأخرات" أي المبالغ التي لم تقم الدولة بتسديدها.

تجدر الإشارة إلى ان التحليل كان باستخدام بيانات وزارة المالية والمحدثة بتاريخ 11 شباط 2014 (النسخة الانجليزية) وبعتماد سعر الصرف للدولار مقابل الشيكل وفق ما ورد في الموازنة كالتالي:

العملة/ العام	2012	2013
دولار مقابل الشيكل	3.8	3.7

الفصل الأول

الموازنة العامة خلال الفترة 2009 – 2013

الطابع العام لموازنة السلطة يتمثل في اعتماد السلطة الفلسطينية على نفقات عامة تفوق امكانية الاقتصاد ضمن الموارد المالية المتاحة، ففي الوقت الذي تعتبر فيه النفقات العامة التزام للسلطة لا يمكن تجنبه وبالأخص فاتورة الرواتب والتي تشكل 53% من اجمالي النفقات الجارية، فإنه في المقابل نجد أن 80% من الإيرادات العامة ضمن الموازنة هي خارج سيطرة السلطة بل وتعتمد على الاوضاع السياسية السائدة. كما لا ينبغي أن نغفل عن المصدر الأساسي للإيرادات العامة وهو من المقاصة والتي تشكل حوالي 71% من اجمالي الإيرادات المحلية، بالتالي فإن توقف هذه الإيرادات أو حتى تأخرها يخلق أزمة مالية للسلطة تحول دون تمكنها من الايفاء بالتزاماتها (هيفاء، 2013).

في اليوم الأخير من آذار من العام الماضي (بعد ثلاث أشهر من بدء السنة المالية) وقع رئيس دولة فلسطين قانون الموازنة العامة لسنة 2013، حيث يستعرض جدول رقم (1) البنود الأساسية في الموازنة العامة للأعوام 2009 – 2013 بالأسعار الجارية.

توقع مشروع الموازنة للعام 2013 أن تبلغ الإيرادات حوالي 2,488 مليون دولار أي بزيادة 212.4 مليون دولار عن الإيرادات في العام 2012. وقد شهدت الإيرادات العامة زيادة مضطربة منذ العام 2009، حيث قفزت من 1,597 مليون دولار في العام 2009 إلى 1,927 مليون لعام 2010 و 2,045 مليون لعام 2011 مقابل 2,276 مليون دولار خلال العام 2012. هذه الإيرادات التي كانت متوقّعة في مشروع الموازنة تتأتى من الضرائب المقدرة بقيمة 598 مليون دولار وتحويلات المقاصة بقيمة 1,722 مليون دولار. ولعل التحسن المضطرد في الإيرادات العامة يعزى إلى التحسن الكبير في أساليب الجباية ومحاربة تهريب البضائع من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

جدول (1): الموازنة العامة لدولة فلسطين 2009 – 2013 (مليون دولار أمريكي)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	مشروع موازنة العام 2013
صافي الإيرادات العامة	1,597.5	1,927.1	2,045.0	2,276.0	2,259.7	2,488.4
- جباية محلية	585.0	744.8	738.0	722.9	832.0	889.7
- مقاصة	1,103.3	1,258.7	1,423.2	1,604.3	1,645.7	1,721.9
- ارجاعات ضريبية	90.9	76.4	116.2	51.2	218.0	123.2
إجمالي النفقات الجارية	3,190.0	3,076.0	3,323.0	3,086.9	3,175.3	3,538
وصافي الاقراض						

1,880	1,769.8	1,577.8	1,782	1,613	1,467	- رواتب وأجور
1,577	1,200.1	1,227.0	1,401	1,227	1,349	- النفقات الجارية الأخرى
81	205.4	282.1	140	236	374	- صافي الاقتراض
-1,050	-1,348.1	-1,474.6	-1,278	-1,149	-1,592	العجز الجاري قبل التمويل (أساس الالتزام)
-875.9	-915.6	-810.9	-783	-1,075	-1,371	العجز الجاري قبل التمويل (أساس نقدي)
350	164.2	213.9	370	298	215	النفقات التطويرية
-1,400	-1,530	-1,721.2	-1,648	-1,447	-1,808	العجز الاجمالي قبل التمويل (أساس الالتزام)
-1,033.7	-1,079.7	-1,024.8	-1,153	-1,373	-1,586	العجز الاجمالي قبل التمويل (أساس نقدي)
1,400	1,328.3	943.8	983	1,277	1,402	التمويل الخارجي
1,100	1,224.7	785.7	814	1,146	1,355	- مساعدات لدعم الموازنة
300	103.6	158.2	169	131	47	- مساعدات لتمويل النفقات التطويرية

المصدر: مشروع الموازنة العامة، السنة المالية 2012-2013. وزارة المالية- الادارة العامة للموازنة العامة

في المقابل توقعت الموازنة العامة للعام 2013 أن تبلغ النفقات الجارية 3,538 مليون دولار منها 1,880 مليون دولار مخصصة للرواتب والأجور أي بنسبة 53% من اجمالي النفقات في حين خصص لبند النفقات الجارية الأخرى 1,577 مليون دولار أي بنسبة 45%. أما فيما يتعلق بالعجز الجاري قيل حساب مخصص مشاريع التطوير فكان المتوقع 1,050 مليون دولار، يرتفع هذا العجز إلى 1,400 مليون دولار بعد إضافة مبلغ 350 مليون دولار مخصصة لمشاريع التطوير وهي مساوية لما خصص لهذا البند في موازنة العام الماضي. كما اقترحت الموازنة آنذاك أن يتم تغطية العجز الاجمالي البالغ 1,400 مليون دولار من الدعم العربي والدولي.

الفصل الثاني

الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للعام 2013

تعتبر الموازنة العامة هي الاداة التنفيذية للسياسة المالية للحكومة، والتي من خلالها تسعى الحكومة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال تنفيذها للنفقات العامة والايرادات العامة. ومن الملفت للنظر في موازنة العام 2013 خلوها من خطاب للموازنة على عكس الموازنات العامة للسنوات السابقة، حيث أن خطاب الموازنة ضرورة ملحة يتم فيها توضيح توجهات الحكومة وأولوياتها والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها، اضافة إلى الأسس والمعايير التي تم اعتمادها في تقدير الإيرادات والنفقات العامة.

1. تحليل بنود الإيرادات والمنح خلال العام 2013

شهد أداء المالية العامة خلال الربع الأول من العام 2013 تحسناً نسبياً، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات والمنح (صافي) مقارنة مع الربع الرابع من العام 2012 لتبلغ حوالي 1010.1 مليون دولار، ويعزى هذا التحسن الكبير إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية لأسباب موسمية تتعلق بالخصومات التشجيعية التي تقدمها الحكومة لدافعي الضرائب إذا قاموا بالتسديد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من كل عام، إلى جانب استحقاق ضرائب الأملاك في بداية كل عام وتضاعف قيمة المنح والمساعدات التي قدمت للسلطة الفلسطينية خلال هذا الربع. وفيما يتعلق بإيرادات المقاصة فقد ارتفعت خلال الربع الأول بنسبة 13% لتبلغ 355 مليون دولار وبلغت حصتها 71% من إجمالي الإيرادات المحلية.

في المقابل تراجع الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع الأول حيث تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 27% لتبلغ حوالي 736.8 مليون دولار ولعل السبب يرجع إلى تراجع المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بنحو 72% إضافة إلى انخفاض إجمالي الإيرادات المحلية بنحو 32% مقارنة مع الربع الأول.

ومن الجدير بالذكر أن التحليل هو على الأساس النقدي لأرباع العام 2013.

الجدول التالي يوضح الأداء العام للإيرادات العامة والمنح لأرباع العام 2013:

جدول (2) الإيرادات العامة والمنح خلال أرباع العام 2013 (مليون دولار أمريكي)

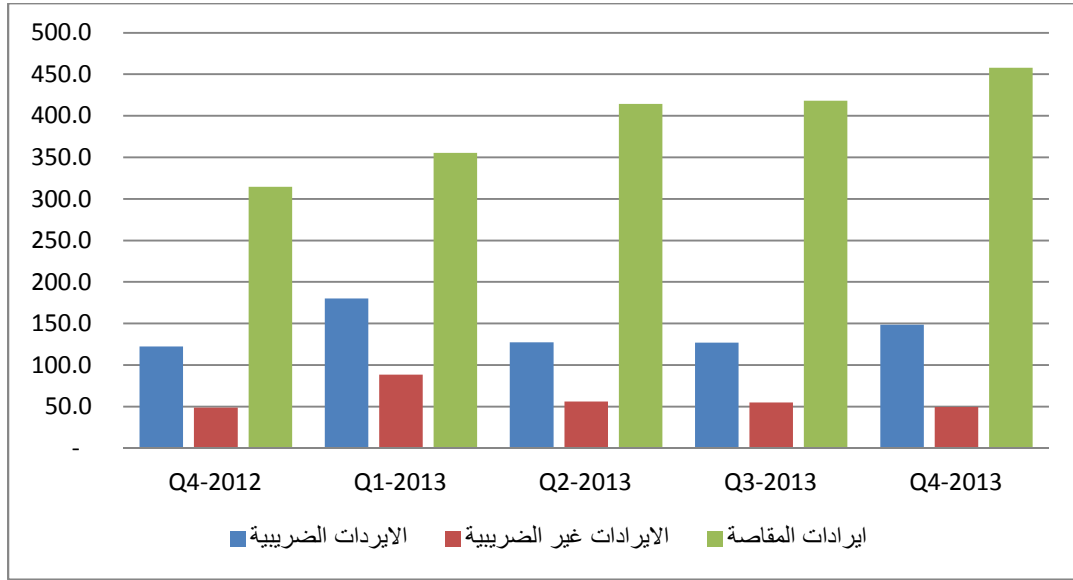
البيان	2013				2012
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
اجمالي صافي الإيرادات المحلية	638.3	531.1	592.3	497.9	468.4
- الإيرادات الضريبية	148.7	126.8	127.4	180.1	122.3
- الإيرادات غير الضريبية	49.5	55.0	56.2	88.3	48.6
- إيرادات المقاصة	457.7	418.3	414.4	355.3	314.7
- ارجاعات ضريبية	17.6	69.0	5.7	125.8	17.2
المنح والمساعدات الخارجية	258.1	413.7	144.5	512.1	253.5

يلاحظ من الجدول انخفاض الإيرادات الضريبية خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2013 بالرغم من تحسنها مقارنة مع الربع الرابع من العام 2012، ويعود الانخفاض خلال الربعين الثاني والثالث وارتفاعها في الربع الأول إلى أن الربع الأول من كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأرباح. في المقابل فإن إيرادات المقاصة قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال أرباع العام 2013 لتصل إلى 457.7 مليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع 2013 بزيادة مقدارها 9% عن الربع الثالث 2013 وتبلغ حصتها حوالي 72% من إجمالي الإيرادات المحلية.

وفيما يخص المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لدعم الموازنة وللمشاريع التطويرية فقد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني 2013 وهو ما ساهم في انخفاض إجمالي الإيرادات حيث انخفضت هذه المساعدات بنسبة 72% لتصل إلى 144.5 مليون دولار خصص أغلبها لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، في حين ارتفعت خلال الربع الثالث 2013 لتصل إلى 413.7 مليون دولار لتعاود الانخفاض خلال الربع الرابع بنسبة 38% مقارنة مع الربع الثالث 2013.

الشكل التالي يوضح هيكل الإيرادات المحلية وتوزيعاتها لإيرادات ضريبية، غير ضريبية إضافة إلى المقاصة وتذبذبها خلال الأرباع المختلفة.

شكل (1): هيكل الإيرادات المحلية (مليون دولار أمريكي)



2. تحليل بنود النفقات العامة خلال العام 2013

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثاني من العام 2013 تراجعاً بنسبة 3.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 834.1 مليون دولار، وجاء هذا الانخفاض على خلفية تراجع فاتورة الرواتب والأجور بنحو 16%، حيث استمرت حالة القصور النقدي في تغطية فاتورة الرواتب، إذ أن قيمة فاتورة الرواتب بلغت 414 مليون دولار (1.5 مليار شيكل) وذلك على الأساس النقدي وهو أقل من مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 41 مليون دولار (155 مليون شيكل). في المقابل فقد شهدت النفقات العامة ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 2.4% حيث بلغت 854.4 مليون دولار وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع فاتورة الأجور بنسبة 4% لتصل إلى 430.7 مليون دولار. أما النفقات من غير الأجور فقد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع 2013 بنسبة 19% لتصل حوالي 260 مليون دولار مما ساهم في تراجع إجمالي النفقات خلال الربع الرابع 2013 بنسبة 8%.

الجدول التالي يوضح مؤشرات النفقات العامة خلال أرباع العام 2013 (مليون دولار):

جدول (3): مؤشرات النفقات العامة خلال أرباع العام 2013 (مليون دولار)

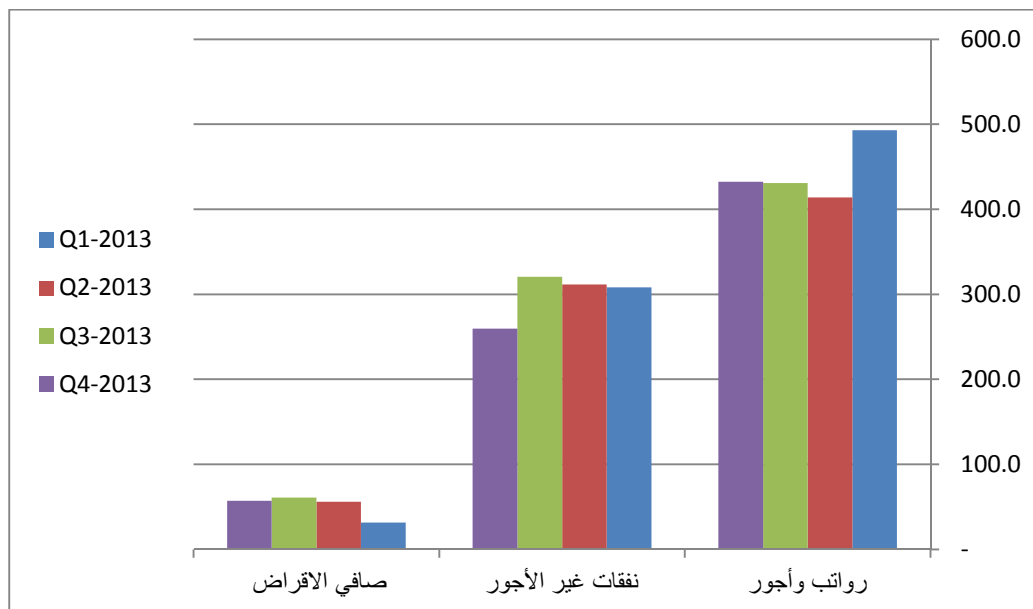
2013				2012	البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
784.2	854.4	834.1	866.7	893.2	إجمالي النفقات العامة
749.1	812.2	781.5	832.4	834.1	النفقات الجارية

432.3	430.7	414.0	492.8	347.9	- الرواتب والأجور
259.7	320.5	311.6	308.3	342.1	- نفقات غير الأجور
57.1	61.0	55.9	31.3	144.1	- صافي الإقراض
35.1	42.2	52.5	34.3	59.1	النفقات التطويرية

الجدول أعلاه يشير إلى ارتفاع نسبة النفقات الجارية من إجمالي النفقات حيث كانت بالمعدل خلال أرباع العام 2013 حوالي 95% وبلغ أعلى ارتفاع لها خلال الربع الأول حيث وصلت نسبة النفقات الجارية إلى 96% من إجمالي النفقات وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة الرواتب والأجور لتصل إلى 59.2% من إجمالي النفقات الجارية. في المقابل فإن النفقات التطويرية تشكل حوالي 5% فقط من إجمالي النفقات الجارية وذلك كمعدل لأرباع العام 2013. وبالنظر إلى نسبة النفقات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي فإنها تصل بالمعدل إلى 30% في حين تشكل النفقات التطويرية ما نسبته 1.5% من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل التالي يوضح هيكل النفقات الجارية وتوزيعاتها لكل من الرواتب والأجور، غير الأجور إضافة إلى صافي الإقراض:

شكل (2): هيكل النفقات الجارية (مليون دولار أمريكي)



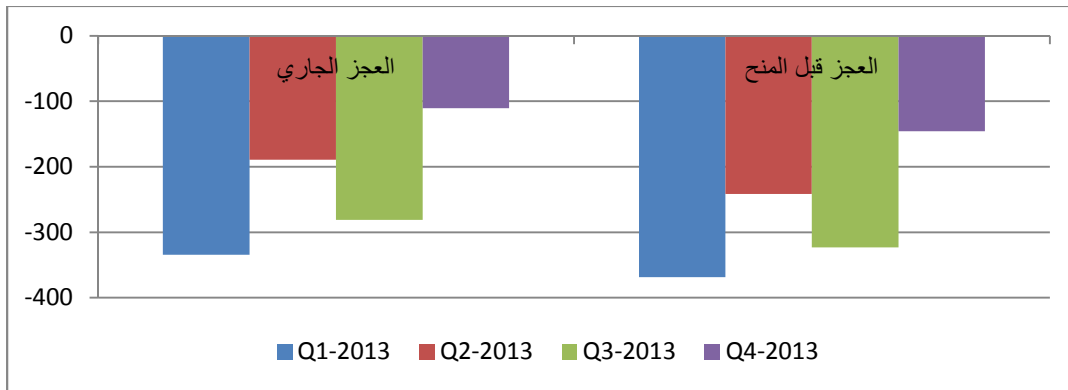
3. الفائض/ العجز المالي

أدى تراجع إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) إلى تحقق عجز جاري خلال أرباع العام 2013 وذلك استمراراً للعجز الجاري خلال العام 2012، حيث وصل العجز خلال الربع الثالث من العام 2013 إلى 281.1 مليون دولار أمريكي وذلك بنسبة نمو بلغت 49% عن الربع الثاني من العام 2013. مع ذلك فإن هذا العجز قد جاء أقل بنحو النصف مقارنة بما تحقق في الربع المناظر من العام 2012. ويمثل العجز حوالي 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع 13% في الربع الأول 2013.

في المقابل فإنه وعند إضافة عجز الانفاق التطويري إلى الجاري يصل العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى 323.3 مليون دولار خلال الربع الثالث.

الشكل التالي يوضح مؤشر العجز المالي خلال الأرباع الخاصة بالعام 2013 (مليون دولار):

شكل (3): العجز/ الفائض المالي خلال أرباع العام 2013



وعند مقارنة إجمالي الإيرادات مع إجمالي النفقات نجد أن الفجوة تتسع بينهما لتشكل عجزاً يحول دون الاستدامة المالية.

الفصل الثالث

تحليل مشروع الموازنة للعام 2013

يمكن القول بأن الموازنة العامة للعام 2013 لا تزال تعاني من نفس الخلل في البنية الهيكلية للموازنة كما كانت عليه في موازنات السنوات السابقة مما يعني استمرار الوضع المالي الصعب وغير المستقر للسلطة خلال العام 2013. ويمكن التعرف على الوضع المالي للسلطة من خلال تحليل الموازنة العامة ومقارنة الواقع والمتوقع.

سيتم في هذا الفصل تحليل بنود الموازنة على أساس الالتزام والأساس النقدي الذي يوضح المتأخرات وهي عبارة عن الالتزامات المالية على السلطة والتي لم تقم بتسديدها.

1. تحليل بنود الإيرادات والمنح خلال العام 2013

1.1 التحليل على الأساس النقدي

يظهر الجدول (5) المؤشرات الرئيسية للإيرادات المحلية والخارجية لموازنة السلطة خلال العام 2013 مقارنة مع مشروع موازنة العام 2013 التي تم وضعها في بداية العام. ويظهر العمود الأخير من الجدول نسبة الإيراد المتحقق فعلياً من إجمالي موازنة العام 2013 حيث نورد الملاحظات التالية:

- إجمالي صافي الإيرادات (ضريبية وغير ضريبية إضافة إلى المقاصة) خلال العام 2013 على الأساس النقدي وصلت بنسبة 91% لما هو مخطط له في مشروع الموازنة في بداية العام، وقد شكلت إيرادات المقاصة الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات (73% من إجمالي صافي الإيرادات)، وقد وصلت إلى 96% مقارنة مع ما هو مخطط لها في مشروع الموازنة.
- فيما يتعلق بالدعم والتمويل (الإيرادات من المساعدات الخارجية) والتي تمثل 37% من إجمالي إيرادات الحكومة والتي وصلت فعلياً ونقداً للحكومة خلال العام 2013 فإنها وصلت 95% من إجمالي الإيرادات الخارجية المخطط لها للعام 2013. مع الإشارة إلى تراجع الدعم التطويري حيث أنه لم يحقق سوى 35% مما هو مخطط له.
- قامت الحكومة بتسديد ما قيمته 241.9 مليون دولار للبنوك المحلية.

جدول (4): الإيرادات العامة والمساعدات الخارجية لموازنة السلطة خلال العام 2013 (أساس نقدي)

مليون دولار أمريكي

البيان	العام 2013	مشروع الموازنة 2013	نسبة المتحقق فعلياً من الموازنة %
اجمالي صافي الإيرادات	2,259.7	2,488.4	91%
- إيرادات ضريبية وغير ضريبية	832.0	889.7	94%
- المقاصة	1,645.7	1,721.9	96%
- ارجاعات ضريبية	218.0	123.2	177%
المساعدات الخارجية	1,328.3	1,400.0	95%
- لدعم الموازنة	1,224.7	1,100.0	111%
- لدعم المشاريع التطويرية	103.6	300.0	35%
صافي الإيرادات المحلية والخارجية	3,588	3,888.4	92%

2.1 التحليل على أساس الالتزام

إن الفرق بين الإيرادات على الأساس النقدي والإيرادات على أساس الالتزام هو صافي تراكم المتأخرات، حيث تعتبر الإشارة السالبة له أن الحكومة ستقوم بتسديد ديون متأخرة، أما الإشارة الموجبة فهي زيادة في المتأخرات سواء ديون أو التزامات.

الجدول التالي يوضح المؤشرات الرئيسية للإيرادات المحلية والخارجية لموازنة السلطة خلال العام 2013 على أساس الالتزام مقارنة مع مشروع موازنة العام 2013 التي تم وضعها في بداية العام.

جدول (5): الإيرادات العامة والمساعدات الخارجية لموازنة السلطة خلال العام 2013 (أساس الالتزام)

مليون دولار أمريكي

البيان	العام 2013	مشروع الموازنة 2013	نسبة المتحقق فعلياً من الموازنة %
إجمالي صافي الإيرادات	2,256.1	2,488.4	91%
- إيرادات ضريبية وغير ضريبية	832.0	889.7	94%
- المقاصة	1,649.4	1,721.9	96%
- ارجاعات ضريبية	225.3	123.2	183%
المساعدات الخارجية	1,328.3	1,400.0	95%
- لدعم الموازنة	1,224.7	1,100.0	111%
- لدعم المشاريع التطويرية	103.6	300.0	35%
صافي الإيرادات المحلية والخارجية	3,584.4	3,888.4	92%

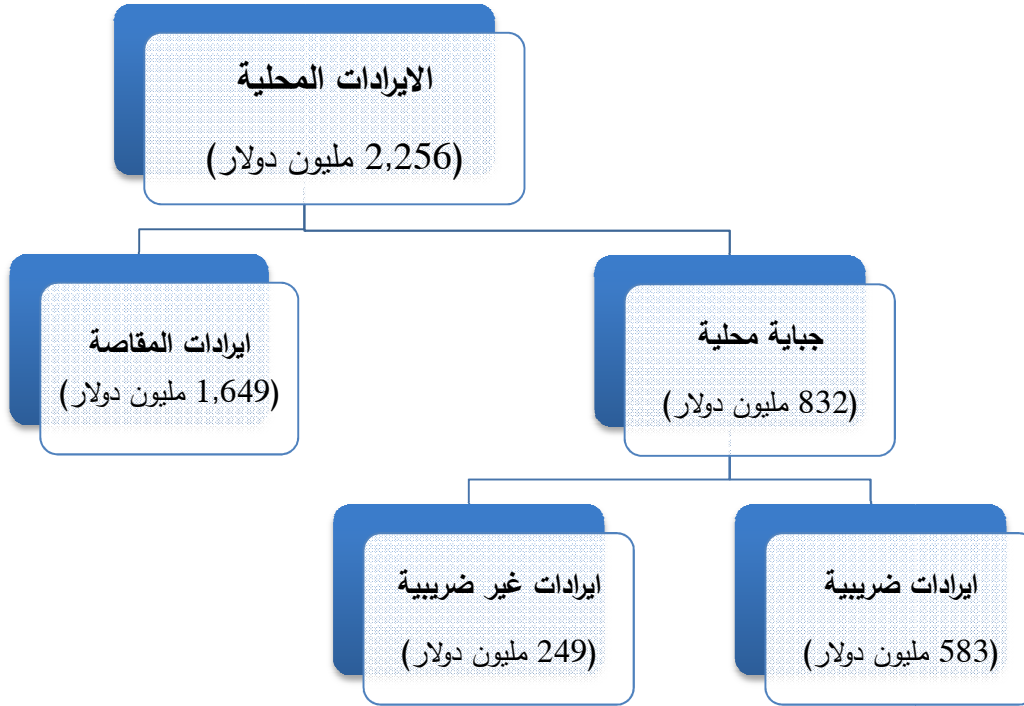
يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- شكل صافي الإيرادات مع نهاية العام 2013 (على أساس الالتزام) حوالي 91% مما هو مخطط لها في مشروع موازنة العام 2013. ويلاحظ ان ذلك يعود إلى تدني الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والتي شكلت 94% مما هو مخطط لها في بداية العام.
- تم الحصول على الإيرادات الدولية المخطط لها وبنسبة (95%) وتركز معظمها لدعم الموازنة حيث كانت النسبة لما هو متحقق فعلياً مقارنة مع المخطط له فيما يخص الدعم المقدم للموازنة (111%) في حين شكل الدعم للمشاريع التطويرية فقط (35%).

الشكل التالي يوضح الملاحظات التالية فيما يتعلق بهيكلية الإيرادات المحلية خلال العام 2013 على أساس الالتزام.

1. شكلت الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) نحو 37% من الإيرادات المحلية فيما شكلت إيرادات المقاصة 73% من الإيرادات المحلية.
2. شكلت الإيرادات من الضرائب حوالي 70% من الجباية المحلية فيما شكلت الإيرادات غير الضريبية (رسوم الخدمات الحكومية والعوائد الاستثمارية) ما نسبته 30% من إيرادات الجباية المحلية.

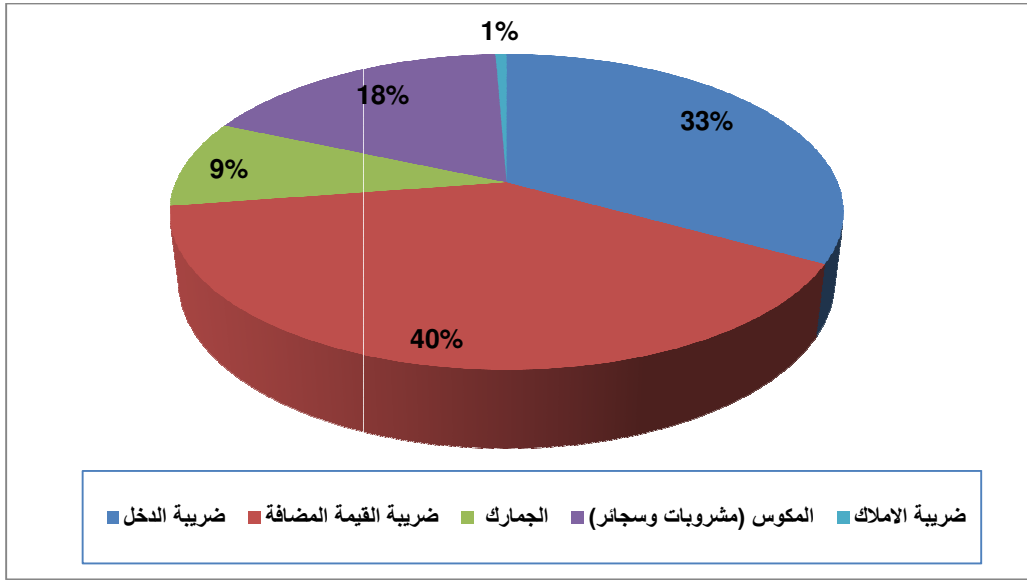
شكل (4): هيكلية الإيرادات المحلية للعام 2013 (أساس الالتزام)



ملاحظة: الفرق بين الإيرادات المحلية ومجموع (الجباية المحلية وإيرادات المقاصة) هو الأرصاعات الضريبية والتي بلغت (-225 مليون دولار).

3. توزعت الإيرادات الضريبية خلال العام 2013 بين: ضريبة الدخل (193 مليون دولار)، وضريبة القيمة المضافة (230 مليون دولار)، والجمارك والمكوس (156 مليون دولار) وضريبة الأملاك بقيمة (4 ملايين دولار).
4. بلغت قيمة الإيرادات المحلية غير الضريبية نحو (289 مليون دولار) وتوزعت هذه الإيرادات كالتالي: 94% لإيرادات الرسوم الحكومية (رسوم وزارة الداخلية، رسوم خدمات صحية، رسوم الحكم المحلي... الخ)، و6% كعوائد لاستثمارات حكومية. تجدر الإشارة إلى أن نحو (41%) من إيرادات الرسوم هي رسوم التأمين الصحي بقيمة 48 مليون دولار) ورخص مزاوله المهنة بقيمة (54 مليون دولار).
5. بلغت إيرادات المقاصة المحولة من الجانب الإسرائيلي خلال العام 2013 نحو 1.6 مليار دولار توزعت بين الجمارك (بنسبة 34%) وضريبة القيمة المضافة (بنسبة 33%) وضريبة المحروقات (بنسبة 32%). وكانت ضريبة الشراء وضريبة دخل العاملين في إسرائيل نحو (1%) من إيرادات المقاصة خلال العام 2013.

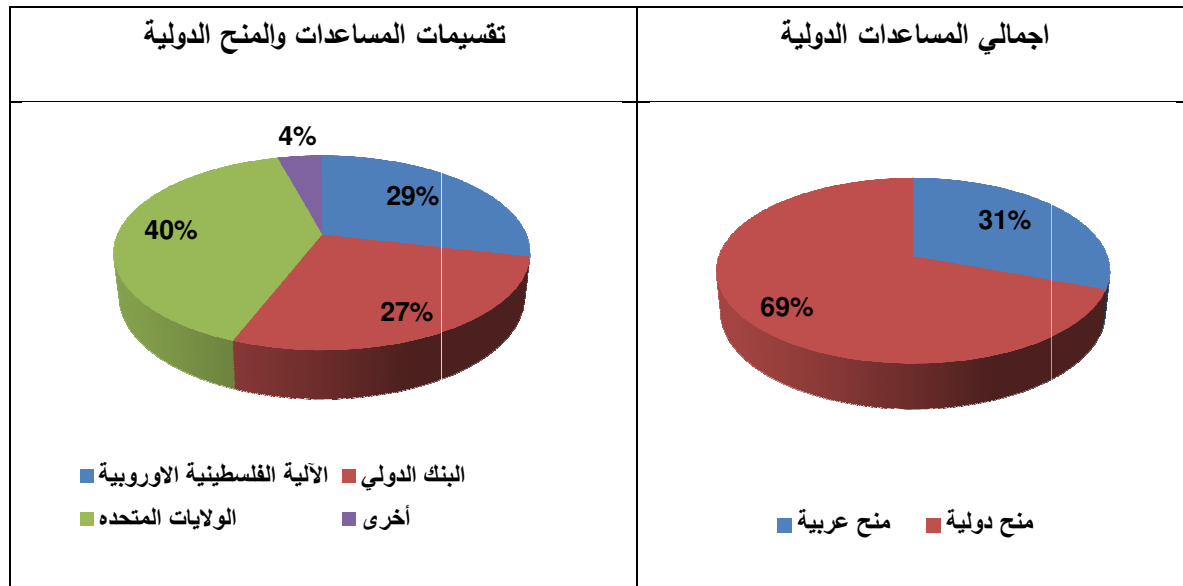
شكل (5): التوزيع النسبي للإيرادات الضريبية للعام 2013 (أساس الالتزام)



فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية خلال العام 2013 على أساس الالتزام، فقد شكلت المساعدات الموجهة لدعم الموازنة نحو 92% من إجمالي المساعدات الخارجية. وساهمت الدول العربية بنسبة 31% فقط من المساعدات الموجهة لدعم الموازنة. أما المنح الدولية فقد تم تقديمها من الولايات المتحدة (40% من المنح الدولية)، آلية بيغاس بنسبة (29%) والبنك الدولي بنسبة 27% من المنح الدولية.

الشكل التالي يوضح بنية المساعدات الخارجية خلال العام 2013.

شكل (6): بنية المساعدات الخارجية للعام 2013 (أساس الالتزام)



2. تحليل بنود النفقات العامة خلال العام 2013

زادت النفقات الجارية وصافي الاقتراض في مشروع الموازنة 2013 بحوالي 451 مليون دولار أي بنسبة 15% عما كانت عليه في موازنة العام 2012، ولازالت فاتورة الرواتب والأجور تستحوذ على الجزء الأكبر من النفقات الجارية وصافي الاقتراض، حيث ارتفعت الفاتورة من 1,578 مليون دولار حسب موازنة العام 2012 إلى 1,880 مليون دولار في العام 2013، وتشكل فاتورة الرواتب والأجور ما نسبته 56% من إجمالي النفقات الجارية، وتعتبر هذه النسبة من النسب المرتفعة جداً عند مقارنتها مع بعض الدول المجاورة حيث تبلغ نسبة فاتورة الرواتب والأجور من النفقات الجارية 31% في مصر، 24% في إسرائيل، 21% في الأردن².

يعزى ارتفاع نسبة فاتورة الرواتب والأجور إلى تضخم عدد الموظفين في القطاع العام الفلسطيني والذي يبلغ عددهم 160 ألف موظف، وذلك بسبب اعتماد السلطة في تخفيض نسبة البطالة المرتفعة من خلال التوظيف في القطاع العام بدلاً من تفعيل الاقتصاد وخلق المناخ الملائم للاستثمار لتعزيز قدرة القطاع الخاص على استيعاب المزيد من العمالة.

1.2 التحليل على الأساس النقدي

بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام 2013 نحو 3,339 مليون دولار (منها 164 مليون دولار إنفاق تطويري)، ويبين الجدول التالي المؤشرات الرئيسية لبنود الانفاق على الأساس النقدي، ومن الملاحظ من المؤشرات الانفاق المرتفع على الرواتب (56% من إجمالي النفقات الجارية).

يمكن إجمال الملاحظات على بنود الانفاق العام لموازنة السلطة الفلسطينية خلال العام 2013 على الأساس النقدي ومقارنتها مع ما تحقق فعلياً ومن خلال جدول (6) بالتالي:

²بكار 2013. التقرير الاقتصادي السنوي. 2013

جدول (6): النفقات العامة للسلطة الفلسطينية خلال العام 2013 (أساس نقدي)

مليون دولار أمريكي

البيان	العام 2013	مشروع الموازنة 2013	نسبة المتحقق فعلياً من الموازنة %
اجمالي النفقات العامة	3,339.4	3,888.4	86%
النفقات الجارية وصافي الإقراض	3,175.2	3,538.4	90%
- الرواتب والأجور	1,769.8	1,880.0	94%
- نفقات غير الأجور	1,200.1	1,577.3	76%
- صافي الإقراض	205.4	81.1	253%
النفقات التطويرية	164.2	350.0	47%

- تم صرف فاتورة الرواتب والأجور بنسبة 94% مما هو مخطط لها في الموازنة، وومن الجدير ذكره أن فاتورة الرواتب هي حوالي 157 مليون دولار شهرياً.
- بالنسبة لفاتورة نفقات غير الأجور فقد تم صرف فقط 76% منها (حوالي 1.6 مليار دولار).
- لازال بند صافي الإقراض يمثل مشكلة جوهرية للسلطة الفلسطينية، ويشمل هذا البند المبالغ التي سيتم استقطاعها من قبل إسرائيل من إيرادات المقاصة مقابل الفواتير التي لم يتم تسديدها من قبل هيئات الحكم المحلي لصالح الشركات الاسرائيلية وخاصة شركة الكهرباء. بالتالي فإنه من الصعب التنبؤ بإيرادات المقاصة في حال قيام إسرائيل باقتطاع الديون المستحقة دون تنسيق مسبق مع السلطة الفلسطينية (هيفاء، 2013). لقد توقعت موازنة العام 2013 أن تتخفف قيمة هذا البند إلى 81 مليون دولار عام 2013، إلا أن البيانات من وزارة المالية تبين أن هذه التوقعات غير دقيقة وغير واقعية حيث بلغت قيمة صافي الإقراض الفعلية 205.4 مليون دولار بزيادة مقدارها 124 مليون دولار عن المخطط له (بزيادة مقدارها 253% عن المخطط له في موازنة العام 2013).
- مع نهاية العام 2013، لم يتم صرف سوى 47% فقط على النفقات التطويرية.

2.2 التحليل على أساس الالتزام

جدول (7) يوضح بنود الانفاق العام للسلطة الفلسطينية على أساس الالتزام، حيث يمكن إجمالي بنود الانفاق العام للسلطة الفلسطينية خلال العام 2013 على أساس الالتزام ومقارنتها مع ما هو مخطط له بالتالي:

جدول (7): النفقات العامة للسلطة الفلسطينية خلال العام 2013 (أساس الالتزام)

مليون دولار أمريكي

البيان	العام 2013	مشروع الموازنة 2013	نسبة المتحقق فعلياً من الموازنة %
اجمالي النفقات العامة	3,786.2	3,888.4	97%
النفقات الجارية وصافي الإقراض	3,604.2	3,538.4	102%
- الرواتب والأجور	1,872.4	1,880.0	100%
- نفقات غير الأجور	1,526.4	1,577.3	97%
- صافي الإقراض	205.4	81.1	253%
النفقات التطويرية	182.0	350.0	52%

- ارتفاع النفقات الجارية وصافي الإقراض لتصل إلى حوالي 3.6 مليار دولار نهاية العام 2013 (102% مما هو مخطط لها في مشروع الموازنة).
- نفقات غير الأجور انخفضت عما كان متوقع لها (الانخفاض بقيمة 51 مليون دولار) مع نهاية العام 2013، وبالتالي فقد تحقق 97% مما هو مخطط له في مشروع الموازنة 2013.
- صافي الإقراض لازال حتى على أساس الالتزام أعلى مما هو مخطط له وذلك بنسبة 253% من المخطط في مشروع الموازنة 2013.
- بلغت النفقات التطويرية 182 مليون دولار في نهاية العام 2013 وهي بالتالي 52% مما كان مخطط لها في مشروع الموازنة 2013.

3. الفائض/ العجز المالي خلال العام 2013

توقعت موازنة العام 2013 عجز إجمالي بحوالي 1,400 مليون دولار، وأن يتم تمويل كامل إجمالي العجز من خلال المساعدات الخارجية منها 1,100 مليون دولار منح ومساعدات لدعم الموازنة، وحوالي 300 مليون دولار منح لتمويل النفقات التطويرية.

إن التوقعات في موازنة العام 2013 بتمويل إجمالي العجز في الموازنة من خلال المساعدات الخارجية يعكس استمرار اعتماد السلطة على المساعدات الخارجية لسد العجز في الموازنة، وبالتالي خطورة وصعوبة وضع السلطة في حالة تراجع المساعدات الخارجية أو حتى تأخيرها خاصة أن هذه المساعدات مرتبطة بالأوضاع السياسية السائدة. كما أن عدم وفاء المانحون بالتزاماتهم المالية أو حتى تأخيرهم في تقديم المساعدات يؤدي إلى اضرار اقتصادية واجتماعية سيئة كما حدث في العام

2012 عندما قدرت المساعدات الخارجية بحوالي 1,300 مليون دولار بينما ما وصل فعلياً لم يتجاوز 786 مليون دولار ونتج عن ذلك فجوة تمويلية بلغت 777 مليون دولار ترتب عليها تراكم في المتأخرات ولجوء السلطة إلى الاقتراض من البنوك المحلية من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية (هيفاء، 2013).

1.3 التحليل على الأساس النقدي

أدى انخفاض صافي الإيرادات (قبل المساعدات الخارجية) خلال العام 2013 (2,260 مليون دولار) وارتفاع النفقات الجارية (3,175 مليون دولار) إلى حدوث عجز في الرصيد الجاري (قبل المنح والمساعدات) بقيمة (915 مليون دولار). وقد كانت المساعدات الخارجية ما قيمتها (1,328 مليون دولار) منها (1,225) كدعم للموازنة خلال نفس الفترة. في المقابل فإن العجز الإجمالي للموازنة مع نهاية العام 2013 (اجمالي الإيرادات - اجمالي النفقات الجارية والتطويرية) وبدون المنح والمساعدات فقد بلغ حوالي (1,080 مليون دولار).

جدول (8): مؤشرات العجز/ الفائض للسلطة الفلسطينية خلال العام 2013 (أساس نقدي)

مليون دولار أمريكي

البيان	العام 2013	مشروع الموازنة 2013	نسبة المتحقق فعلياً من الموازنة %
العجز/ الفائض الجاري (قبل المنح والمساعدات)	-915.5	-1,050.0	87%
العجز/ الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	-1,079.7	-1,400.0	77%

2.3 التحليل على أساس الالتزام

أدى انخفاض صافي الإيرادات قبل المساعدات الخارجية (على أساس الالتزام) والتي بلغت حوالي 2,256 مليون دولار وارتفاع النفقات الجارية حيث بلغت 3,604 مليون دولار إلى حدوث عجز في الرصيد الجاري بقيمة 1,348 مليون دولار. هذا العجز الجاري قبل المساعدات الخارجية والمقدرة بحوالي 1,328 مليون دولار.

جدول (9): مؤشرات العجز/ الفائض للسلطة الفلسطينية خلال العام 2013 (أساس الالتزام)

مليون دولار أمريكي

البيان	العام 2013	مشروع الموازنة 2013	نسبة المتحقق فعلياً من الموازنة %
العجز/ الفائض الجاري (قبل المنح والمساعدات)	-1,348.1	-1,050.0	128%
العجز/ الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	-1,530.1	-1,400.0	109%

4. تراكم المتأخرات خلال العام 2013

تعتبر المتأخرات هي مستحقات مالية مترتبة على السلطة الفلسطينية ولم تقم بتسديدها، ويمكن التعرف على الوضع المالي وتحليل المتأخرات من خلال مقارنة البيانات المالية على أساس الالتزام والأساس النقدي خلال العام 2013. الجدول التالي يعرض البنود الرئيسة للموازنة 2013 على الأساس النقدي وأساس الالتزام حيث يعتبر الفرق بينهما هو قيمة المتأخرات.

جدول (10): بيانات الموازنة للعام 2013 على الأساس النقدي وأساس الالتزام

مليون دولار أمريكي

البيان	البيانات المالية على أساس الالتزام 2013	البيانات المالية على الأساس النقدي 2013	الفرق بين النقدي والالتزام
اجمالي صافي الإيرادات	2,256.1	2,259.7	3.6
- إيرادات ضريبية وغير ضريبية	832.0	832.0	-
- المقاصة	1,649.4	1,645.7	3.7-
- ارجاعات ضريبية	225.3	218.0	7.3-
المساعدات الخارجية	1,328.3	1,328.3	-
- لدعم الموازنة	1,224.7	1,224.7	-
- لدعم المشاريع التطويرية	103.6	103.6	-
- تمويل البنوك*		-241.9	
النفقات الجارية وصافي الإقراض	3,604.2	3,175.2	428.9-
- الرواتب والأجور	1,872.4	1,769.8	102.6-
- نفقات غير الأجور	1,526.4	1,200.1	326.3-
- صافي الإقراض	205.4	205.4	-
النفقات التطويرية	182.0	164.2	17.8-
العجز في الموازنة الجارية	1,348.1	915.5	432.6-
العجز الكلي	1,530.1	1,079.7	450.4-
الفجوة التمويلية*	-201.8	248.6	

* الفجوة التمويلية = اجمالي صافي الإيرادات + المساعدات الخارجية - النفقات العامة

أدت الفجوة الواسعة ما بين النفقات الجارية والإيرادات العامة على أساس الالتزام إلى عجز جاري في إجمالي الموازنة تجاوزت المساعدات الخارجية لدعم الموازنة وخلق فجوة تمويلية بقيمة 201.8 مليون دولار، في المقابل نجد أن العجز الكلي على الأساس النقدي بلغ 1,079.7 مليون دولار مما يخلق فائض تمويلي (المساعدات الخارجية- العجز على الأساس النقدي) بقيمة 248.6 مليون دولار مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الفائض تأتي من إجمالي متأخرات بقيمة 454 إضافة إلى تخفيض مديونية السلطة لدى البنوك بقيمة 242 مليون دولار.

في جانب النفقات الجارية وصافي الاقتراض، فإن النفقات الجارية وصافي الاقتراض على أساس الالتزام قد بلغ حوالي 3.6 مليار دولار ولكن ما تم دفعه فعلا على الأساس النقدي فقد بلغ 3.2 مليار دولار مما أدى إلى تراكم متأخرات بقيمة 428.9 مليون دولار. وبإضافة متأخرات النفقات التطويرية (17.8) ومتأخرات الأرصاعات الضريبية (7.3) فإن إجمالي المتأخرات خلال العام 2013 يكون قد سجل 454 مليون دولار، والجدول التالي يبين تفاصيل المتأخرات.

جدول (11): صافي قيمة المتأخرات خلال العام 2013

مليون دولار أمريكي

البيان	صافي قيمة المتأخرات
ارجاعات ضريبية	7.3
اجمالي النفقات الجارية:	428.9
• رواتب وأجور	102.6
• نفقات غير الأجور	326.3
نفقات تطويرية	17.8
مجموع المتأخرات	454

5. الدين العام خلال العام 2013

اتساع الفجوة ما بين النفقات والإيرادات يراكم العجز في الموازنة، ويخلق فجوة تمويلية بلغت 201.8 مليون دولار خلال العام 2013، كما تشير البيانات على الأساس النقدي إلى أن العجز الكلي قد تم تمويله بالكامل من المساعدات الخارجية وما تبقى من المساعدات بقيمة 248.6 تم تسديد جزء من مديونية السلطة للبنوك المحلية بقيمة 241.9 مليون دولار، وقد جاء ذلك على حساب متأخرات للقطاع الخاص قيمتها 454 مليون دولار.

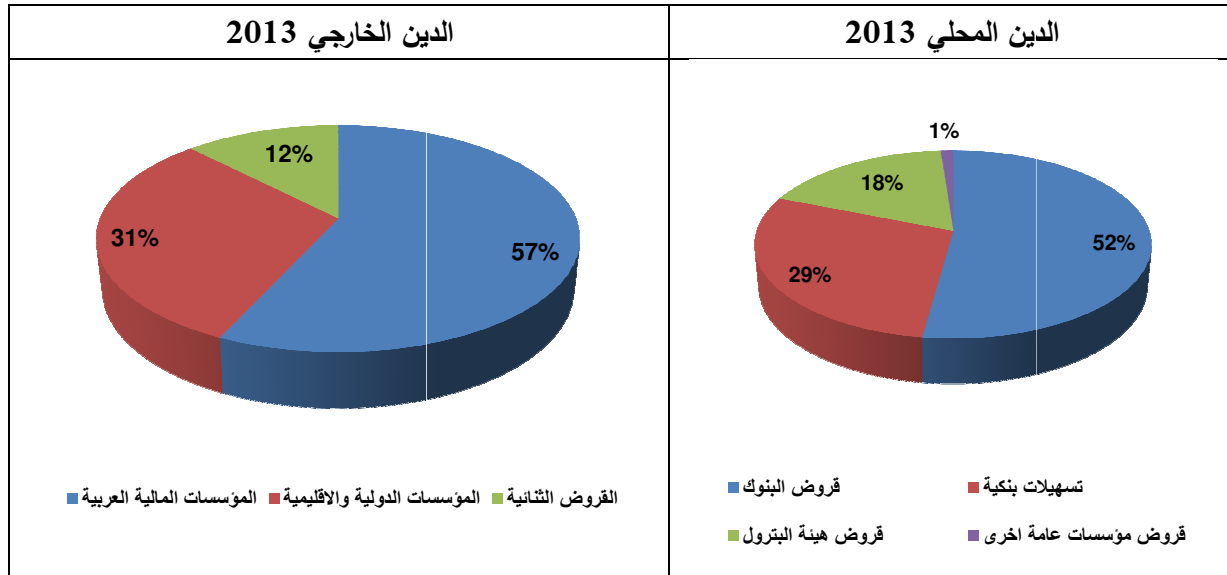
في المقابل فإن البيانات من وزارة المالية تشير إلى أن مجموع الدين العام مع نهاية العام 2013 بلغ 2,376.3 مليون دولار حيث يوضح الجدول التالي توزيعات الدين العام الحكومي خلال العام 2013 (مليون دولار)

جدول (12): الدين العام الحكومي خلال العام 2013 (مليون دولار)

البيان	كانون أول 2012	كانون أول 2013
الدين المحلي	1,384.8	1,267.6
- قروض البنوك	718.7	661.3
- تسهيلات بنكية	480.3	366.3
- قروض هيئة البترول	177.6	225.4
- قروض مؤسسات عامة أخرى	8.2	14.6
الدين الخارجي	1,097.9	1,108.7
المؤسسات المالية العربية	629.0	630.2
المؤسسات الدولية والإقليمية	338.6	342.5
القروض الثنائية	130.3	136.0
مجموع الدين العام الحكومي	2,482.7	2,376.3
الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	23.7%	

الشكل التالي يوضح مصادر الدين المحلي والخارجي للسلطة خلال العام 2013.

شكل (7): الدين العام خلال العام 2013



6. النفقات العامة وفق مراكز المسؤولية خلال العام 2013

بالنظر إلى النفقات العامة للسلطة الفلسطينية وفق مراكز المسؤولية على الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة فإنه يتضح استحواذ وزارة الداخلية والأمن على 29% من اجمالي النفقات، كما تشكل فاتورة الرواتب والأجور لوزارة الداخلية والأمن 42% من اجمالي فاتورة الرواتب لكافة مراكز المسؤولية في السلطة، تلتها وزارة التربية والتعليم العالي بنسبة 28% ووزارة الصحة بنسبة 9%.

أما نفقات غير الأجور فمن الملاحظ استحواذ النفقات التحويلية بنسبة 46%، وقد أوضحت الموازنة مع نهاية العام 2013 البنود الأساسية لهذه النفقات التحويلية والتي تمثل المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها السلطة الوطنية تجاه مواطنيها، وتشمل مساعدات اجتماعية للعوائل غير المقتدرة، اعانات البطالة، المساعدة للسجناء والمعتقلين والسجناء المفرج عنهم، فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) ودعم الحكومة المحلية.

في المقابل فإن النفقات التطويرية خلال العام 2013 توزعت ما بين حوال 40% تمويل من موازنة السلطة، وحوالي 55% تمويل خارجي فيما لم يحدد تمويل 5% من المشاريع التطويرية. عند النظر إلى طبيعة المشاريع التطويرية التي تم تمويلها من موازنة السلطة خلال العام 2013 فإن 15% منها هو استملاك مباني وأراضي عامة للسلطة الفلسطينية، مشروع توليد كهرباء غزة 4%، مشروع تخضير فلسطين حوالي 3.8% في حين ان 39% من المشاريع الممولة من السلطة غير محددة تحت بند أخرى.

جدول (13): النفقات وفق مراكز المسؤولية خلال العام 2013

مركز المسؤولية	نسبة النفقات من اجمالي النفقات	نسبة الرواتب والأجور من اجمالي الرواتب والاجور
الادارة العامة	7%	5%
الأمن والنظام	32%	44%
منها: وزارة الداخلية والأمن	29%	42%
الشؤون المالية	13%	3%
الشؤون الخارجية	2%	2%
الشؤون الاقتصادية	2%	3%
الشؤون الاجتماعية	42%	40%
• وزارة التربية والتعليم العالي	19%	28%
• وزارة الصحة	10%	9%

1%	10%	• وزارة الشؤون الاجتماعية
2%	1%	الخدمات الثقافية
1%	1%	خدمات النقل والمواصلات
1,865.9	3,420.4	الاجمالي (مليون دولار)

وبالنظر إلى أهمية قطاعات التعليم والصحة إضافة إلى الشؤون الاجتماعية كونها من القطاعات التي تؤثر على التنمية المجتمعية، فإنه سيتضمن التحليل واقع المخصصات لهذه الوزارات من النفقات العامة وفق مشروع الموازنة المقرر بداية العام 2013 وما تحقق فعلياً منها. حيث يوضح الجدول التالي المخصصات وفق مشروع قانوني الموازنة 2012 و 2013 إضافة إلى الانفاق الفعلي مع نهاية العام 2013.

جدول (14): مخصصات النفقات الجارية لوزارة الداخلية والوزارات ذات العلاقة بالخدمات الإجتماعية في مشروع

قانون الموازنة العامة 2012، 2013 مع ما تحقق فعلياً عام 2013

النسبة من النفقات الجارية			إجمالي النفقات الجارية لكل وزارة			النفقات التشغيلية			الرواتب والأجور			الوزارة
2013	مشروع موازنة 2013	مشروع موازنة 2012	2013	مشروع موازنة 2013	مشروع موازنة 2012	2013	مشروع موازنة 2013	مشروع موازنة 2012	2013	مشروع موازنة 2013	مشروع موازنة 2012	
29.8%	%28.1	%28.8	944	1,004	882	151	81	71	782	843	752	وزارة الداخلية والأمن الوطني
10.3%	%10.5	%11.1	327	390	341	160	200	162	168	172	167	وزارة الصحة
19.8%	%15.8	%20.0	627	584	619	99	61	58	518	481	499	وزارة التربية والتعليم العالي
10.2%	%10.3	%9.7	323	383	298	4	3	3	15	15	14	وزارة الشؤون الاجتماعية

يتضح من الجدول (14) ازدياد في النفقات المخصصة لوزارة الداخلية والأمن مقارنة مع مشروع قانون الموازنة 2013، حيث توقع مشروع موازنة 2013 أن تكون نسبة النفقات من إجمالي النفقات الجارية خلال العام 2013 حوالي 28% وبتراجع عن ما كان في موازنة العام 2012 والذي كان مقدراً بنسبة 28.8%، إلا أن النفقات الفعلية على وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال العام 2013 كانت 29.8% من إجمالي النفقات الجارية. في المقابل تراجعت حصة وزارة الصحة من النفقات الجارية، حيث توقع مشروع موازنة العام 2013 أن تكون حصة الوزارة من النفقات الجارية الكلية حوالي 10.5% إلا أن الصرف الفعلي كان فقط 10.3% من إجمالي النفقات الجارية. في الوقت ذاته فإن توقعات مشروع الموازنة لوزارة التربية والتعليم للعام 2013

كانت 15.8% وبتراجع عن موازنة العام 2012، إلا أن النفقات الجارية لوزارة التربية فقد كانت حوالي 20%. بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية فقد كانت النفقات الفعلية خلال العام 2013 ضمن ما كان مقرراً في مشروع الموازنة للعام 2013.

الفصل الرابع

خلاصة وتوصيات

الأزمة الحالية التي تعاني منها السلطة وهي أزمة قديمة حديثة تتمثل في وضع مالي صعب يحول دون تحقيق استدامة مالية فعلية، هذا الوضع المالي يتمثل في عدة مؤشرات منها العجز المزمن في الموازنة العامة، تراكم المتأخرات للقطاع الخاص، المديونية المرتفعة للسلطة الوطنية والاعتماد بشكل مباشر على المساعدات الخارجية لدعم العجز في الموازنة العامة. هذا الوضع المالي الراهن يتطلب من السلطة اتخاذ اجراءات وحلول جذرية وتدرجية للحد من صعوبة هذا الوضع وخلق نوع من الاستقرار المالي وفي هذا المجال نورد مجموعة من التوصيات التي يجمع الباحثين على أهميتها للخروج من أزمة السلطة الحالية ونوردها بالتالي:

1. التأكيد على ضرورة أن تكون الأسس التي تبنى عليها الموازنة العامة أكثر واقعية وبما يتلائم مع الاوضاع الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وعدم المبالغة في تقدير الإيرادات وتقليل النفقات مما يخلق واقع صعب وعدم استقرار مالي يحول دون ايفاء السلطة بالتزاماتها المالية، ويحول دون توفير مقومات الاستدامة المالية.
2. ترشيد النفقات العامة وتقليص الفجوة ما بين النفقات العامة والإيرادات العامة والحد من هدر المال العام، مع ضرورة التقليل من فاتورة الرواتب من خلال تجميد أو تقليل التوظيف في القطاع العام، مع ضرورة ترشيد نفقات السفر والسيارات وكوبونات المحروقات ونفقات الهواتف المحمولة (هيفاء، 2013).
3. معالجة فعالية لبند صافي الاقراض من خلال اتخاذ كافة الاجراءات لتقليص قيمة هذا البند حيث يتم استقطاع الديون المستحقة على السلطة لاسرائيل وبالأخص لشركة الكهرباء من هذا البند، وبالتالي من الضروري تقليص هذا البند من خلال تركيب عدادات الدفع المسبق أو حتى خصخصة خدمات الكهرباء لتقوم بتوزيع الكهرباء شركات خاصة بدلاً من الهيئات المحلية.
4. اتخاذ اجراءات أو وضع خطة استراتيجية لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وزيادة الاعتماد على الإيرادات الذاتية، وترشيد النفقات على المدى المتوسط والطويل.
5. توسيع القاعدة الضريبية ونشر الوعي الضريبي ما بين التجار وتحسين عملية الجباية والرقابة عليها لمعالجة التهرب الضريبي، مع الزام المواطنين بفتح ملفات ضريبية لنشر ثقافة الالتزام الضريبي بين المواطنين.
6. تقليص الفجوة ما بين البيانات المالية على أساس الالتزام وعلى الأساس النقدي للحد من تراكم المتأخرات للقطاع الخاص والتي لها آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني.
7. هنالك خلل في البنية الهيكلية للموازنة والذي لا بد من خلاله اعادة النظر في أولويات المجتمع الفلسطيني واعطاء أولوية لقطاعي الصحة والتعليم، وضرورة توجيه المساعدات الخارجية لمشاريع البنية التحتية لتحفيز القطاع الخاص ليقود عجلة الاقتصاد مما يمكنه من استيعاب الزيادة في القوى العاملة (هيفاء، 2013).

8. انتهاء الانقسام السياسي لاتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني من استغلال كامل موارده المتاحة.
9. فيما يخص النفقات لابد من مواصلة محاولات الاستغناء عن استتجار المباني ومحاولة دمج المؤسسات الحكومية لخفض تكلفة المباني.
10. تخفيض التكلفة الأمنية وإعادة النظر في حاجة المجتمع الفلسطيني لهذا الكم من الأجهزة الأمنية.

المراجع

- ماس 2012. الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآثار المستقبلية، 2012.
- وزارة المالية 2013. قانون الموازنة العامة، السنة المالية 2012 - 2013. رام الله- فلسطين
- هيفاء، سعيد. الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. التقرير الاقتصادي السنوي. بكار 2013
- وزارة المالية 2014. جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل. 2014
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد (33). 2013